

## المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تتابع قضايا المفصولين

المنامة في 10 يونيو 2011

تتابع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عن كثب أوضاع الموقوفين عن العمل أو الذين تقرر فصلهم في القطاعين العام والخاص لما يشكل ذلك من قلق كبير للأسرة البحرينية ويتناقض والتوجيهات السامية لعاهل البلاد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة وتوجيهات رئيس الوزراء سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة وتوجيهات ولي العهد الأمين سمو الأمير سلمان بن حمد آل خليفة بشأن الدعوة إلى الحوار الوطني وتهيئة الأجواء الداعمة لهذه المبادرة.

ومن منطلق واجبها الوطني ومسئوليتها، فإن المؤسسة تدعو القطاعين العام والخاص إلى سرعة البت في قضايا الموظفين الموقوفين والمفصولين وذلك استناداً إلى قرار رئيس الوزراء سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة بشأن تشكيل لجنة للنظر في أمر وقف وفصل موظفين في القطاعين العام والخاص وسرعة البت في قضاياهم.

وتشدد على القطاعين العام والخاص سرعة اتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بتحديد الوضع القانوني للموظفين، والنظر في خفض عدد حالات المفصولين ما لم يثبت ارتكاب الموظف أي مخالفات أو جرائم تعاقب عليها القوانين ذات العلاقة، وذلك حرصاً من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على ضرورة احترام جميع حقوق الموظفين في القطاعين العام والخاص المكفولة في الدستور والتشريعات النافذة.